عاملة في مصنع غزل في هويبي، أنهوي، الصين.

ميتالي داس وبابا نديای

يشير ارتفاع الأجور بوتيرة سريعة ونشاط العاملين وحالات النقص المتقطع للعمالة في الصين، التي اعتمد صعودها الاقتصادي على إمدادات هائلة من العمالة منخفضة التكاليف، إلى أن الصين توشك على دخول فترة نقص واسع النطاق في العمالة.

ومع عبور الصين الخط الفاصل من كونها اقتصادا يتمتع بوفرة في العمالة منخفضة التكاليف إلى اقتصاد تزداد فيه تكاليف العمالة، يمكن أن تكون الانعكاسات على كل من الصين والاقتصاد العالمي بعيدة الأثر.

وبالنسبة للصين، يرجح أن يعني هذا التحول استحالة استمرار نموذجها للنمو الواسع، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على زيادة عدد العاملين المشاركين في الإنتاج (المسمى تراكم مدخلات عوامل الإنتاج). ونتيجة لذلك، يرجح أن يتحول ثاني أكبر اقتصاد في العالم إلى نموذج للنمو المكثف يستخدم الموارد بكفاءة أكبر ويعيد توازن النمو بعيدا عن الاستثمار وباتجاه الاستهلاك الخاص. ومن شأن إعادة التوازن في الصين بنجاح، بدوره، أن يحدث آثارا عالمية إيجابية – تشمل زيادة الناتج في البلدان المصدرة للسلع الأولية وفي الاقتصادات الإقليمية التي أصبحت تشكل الآن جزءا من سلسلة الإمدادات للصين. وحتى الاقتصادات المتقدمة ستستفيد من هذا التحول (IMF, 2011). ومن الاعتبارات المهمة أنه ستكون لارتفاع تكاليف العمالة – الذي من شأنه أن يؤثر على الأسعار والدخول وأرباح الشركات في الصين – انعكاساتٌ على التجارة وتوظيف العمالة وتطورات الأسعار في شركاء التجارة الرئيسيين. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تجد شركات الصناعات التحويلية الأجنبية أن تنفيذ عمليات الإنتاج في الصين قد أصبح بصورة متزايدة أقل إدرارا للربح، مما يزيد من توظيف العمالة المحلية في بلدانها؛ ويمكن أن تصبح السلع الصينية أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، مما يمكن أن يسفر عن زيادة حصص التصدير في البلدان الأخرى؛ ويمكن أن تنتقل آثار ارتفاع الأسعار في الصين إلى شركاء التجارة الذين يعتمدون بشدة على الواردات من الصين.

مستقبل العمالة الرخيصة

تبدو التطورات التي شهدتها سوق العمل الصينية مؤخرا متناقضة بعض الشيء. فمن ناحية، ظل إجمالي نمو الأجور في حدود ١٥٪

نقطة التحول اللويسية

يذهب السير آرثر لويس في دراسة له (١٩٥٤) إلى أنه يوجد لدى الاقتصادات النامية قطاعان، أحدهما قطاع منخفض الإنتاجية توجد فيه عمالة زائدة (الزراعة في حالة الصين)، والآخر قطاع مرتفع الإنتاجية (الصناعات التحويلية في الصين). ويتسم القطاع مرتفع الإنتاجية بالربحية، لأسباب تعزى جزئيا إلى فائض العمالة التي يستطيع القطاع توظيفها بأجور زهيدة بسبب انخفاض الأجور السائد في القطاع منخفض الإنتاجية ربحية أكبر من ربحيته في حالة تشغيل العمالة الكامل في الاقتصاد. وهي تشجع أيضا تكوين رأسمال أكبر، وهو ما يدفع النمو الاقتصادي. ولكن مع تضاؤل فائض العمالة، تبدأ الأجور في القطاع مرتفع الإنتاجية في الزيادة، وتتقلص أرباح ذلك القطاع، وتنخفض الاستثمارات. وعند تلك النقطة، يقال إن الاقتصاد قد عبر نقطة التحول اللويسية.

نهاية العمالة الرخيصة

خلال العقد الماضي، واستمرت أرباح الشركات مرتفعة. ويتأخر نمو الأجور عن الإنتاجية، مما يسفر عن زيادة الأرباح، وهو ما يشير إلى أن الصين لم تبلغ ما يطلق عليه «نقطة التحول اللويسية» (راجع الإطار)، التي ينتقل عندها اقتصاد ما من اقتصاد يتمتع بوفرة في العمالة إلى اقتصاد يعاني من نقص في العمالة. ولكن في الوقت نفسه، أخذت الصناعات، منذ بداية الأزمة المالية، تنتقل بصورة متزايدة من الساحل إلى الداخل، حيث تقيم أعداد احتياطية كبيرة من العمالة الريفية. ونتيجة لذلك أخذت الفجوات التي كانت كبيرة فيما سبق بين الطلب على عمالة المدن المسجلة والمعروض منها تضيق تدريجيا، وارتفع طلب العمالة على زيادة الأجور وتحسين أوضاع العمل – مما يشير إلى بداية تشديد هيكلي في سوق العمل الصينية.

ومن ناحية أخرى، لا يوجد سوى معنى واحد للتطورات الديمغرافية. فهي تنذر بحدوث تحول وشيك إلى اقتصاد يواجه نقصا في العمالة. وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى أن عاملي الشيخوخة وتراجع الخصوبة سيسفران عن انكماش عدد السكان في سن العمل (١٥–٦٤) في أقل من عقد (راجع الرسم البياني ١). وسيكون الانكماش أسرع حتى في المجموعة الأساسية من العاملين في مجال الصناعة (في سن ٢٥–٣٩، الذين ولدوا في بداية فترة سياسة يقتصر بموجبها الأزواج على إنجاب طفل واحد)؛ ونتيجة لسرعة شيخوخة السكان، سينعكس مسار التراجع في نسبة الإعالة الذي استمر لأكثر من نصف قرن– أي عدد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة أو تزيد على ٦٤ سنة مقسوما على مجموع السكان في سن العمل (راجع الرسم البياني ٢).

والتغيرات الديمغرافية اللائحة في الأفق كبيرة وغير قابلة للتحول وحتمية؛ وهي ستكون عاملا أساسيا في التغير الذي ستشهده الصين مستقبلا في فائض العمالة. إلا أن هناك عوامل أخرى، يمكن أن تبطئ، أو تعجل، وتيرة هذه العملية. فيمكن أن يؤدي حدوث مزيد من التغيرات في نظام تسجيل الأسر

التغيرات الديمغرافية اللائحة في الأفق كبيرة وغير قابلة للتحول وحتمية.

المعيشية، الذي يحدد أن شخصا ما مقيم في إقليم معين – المعروف بإصلاح هوكو – إلى تعجيل وتيرة انتقال العمالة من المناطق الريفية إلى المدن. ويمكن أن يؤدي تدريب العاملين على تلبية احتياجات الوظائف الصناعية من المهارات إلى إنهاء الاختناقات في عمالة المناطق الحضرية. ويرجح أن يؤدي ارتفاع معدلات الخصوبة، إن حدث، إلى تأخير نضوب فائض العمالة، إلى تأخير نضوب فائض العمالة، إلا أن ذلك سيستغرق جيلا. ورغم أن القطاع الرئيسي الصيني (الزراعة والتعدين وأنشطة الموارد الطبيعية الأخرى) تضم ما يقرب من ثلث القوة العاملة، فإن القيمة المضافة من قطاع الزراعة لم تمثل إلا عُشر إجمالي الناتج المحلي تقريبا في عام ٢٠١١. ويمكن أن تؤدي زيادة الإنتاجية الزراعية – برفع الميكنة إلى المستوى السائد في بلدان مشابهة مثلا – إلى تحرير العمالة الريفية لموازنة النقص في الطلب

الرسم البياني ١

انكماش قوة العمل

تباطأ النمو في عدد السكان الصينيين في سن العمل (١٥–٦٤)، ويتوقع أن يبدأ هذا العدد في الانكماش قرابة عام ٢٠٢٠.
(النمو في عدد السكان الصينيين في سن العمل، ٪)

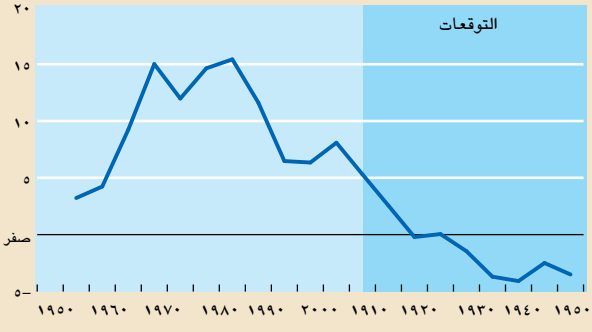

المصدر: الأمم المتحدة.

الرسم البياني ٢

الضغوط السكانية

تنكمش في الوقت الراهن المجموعة الأساسية للعاملين في الصناعة (في سن ٢٥–٣٩)، بينما يتزايد عدد السكان في غير سن العمل.
(بملايين الأشخاص)

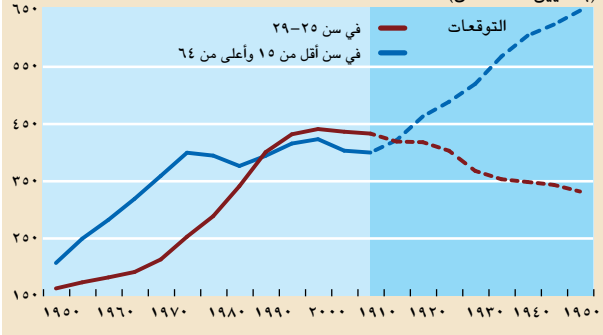

المصدر: الأمم المتحدة؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

على العمالة الحضرية. وبتنفيذ هذه السياسات، يمكن أن تقوم الصين بشراء بعض الوقت. ويكون السؤال هو ما مقدار هذا الوقت؟

بداية نقطة التحول

وفقا لتقديراتنا، كان لدى الصين فائض في معروض العمالة – يشمل كلا من العاملين العاطلين عن العمل بصورة تامة أو جزئية – في الجزء الأفضل من العقدين (راجع الرسم البياني ٣). وقد استمر هذا الفائض المجمع من العمالة قائما على الرغم من استحداث عشرات الملايين من الوظائف منذ عام ١٩٩٢، وملايين لا حصر لها من الوظائف في العقد الأسبق. وقد تزايد فائض العمالة تدريجيا حتى عام ٢٠٠، ثم ارتفع بصورة حادة في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤، بالتوافق مع تنفيذ إصلاحات للمؤسسات المملوكة للدولة أسفرت عن التخلص على نطاق واسع من عدد من الوظائف. إلا أن العدد المجمع للعاملين العاطلين عن العمل بصورة تامة أو جزئية انخفض بعد ذلك نتيجة للتراجع المطرد في نمو عدد السكان في سن العمل وقوة الطلب على العمالة إلى جانب التوسع السريع للصناعات في الساحل. إلا أن المسار انعكس مرة أخرى بعد عام ٢٠٠٨، مع بداية الأزمة المالية العالمية. وتراجع الطلب على العمالة الصينية وارتفع عدد العمالة الزائدة بصورة مفاجئة في الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٠. وتشير تقديراتنا إلى أن فائض العمالة كان في حدود ١٥٠ مليون عامل أثناء هذين العامين.

وحتى مع ذلك، تضمن الاعتبارات الديمغرافية بصورة شبه تامة أن تعبر الصين نقطة التحول اللويسية – بصورة شبه مؤكدة قبل عام ٢٠٢٥.

ويقدر السيناريو الأساسي الذي نفترضه المسار المرجح لفائض العمالة، بافتراض أن كلا من أوضاع السوق – التي تؤثر في جملة أمور على البطالة وتعديل الأجور الحقيقية والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ونمو إجمالي الناتج المحلي في الشركاء التجاريين – والاعتبارات الديمغرافية تتبعان الاتجاهات العامة الراهنة. ويفترض السيناريو الأساسي أيضا عدم تغير السياسات الاجتماعية والاقتصادية، مثل إصلاح هوكو، وسياسة تنظيم الأسرة التي تحظر على الأزواج في المناطق الحضرية إنجاب أكثر من طفل، والإصلاحات المالية التي تسمح بتحديد أسعار الفائدة على أساس آليات السوق. وفي الوقت الحالي، تحدد السلطات أسعار الفائدة، على نحو ينخفض فيه الحد الأقصى لأسعار الفائدة على الودائع عن الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الإقراض.

الرسم البياني٣

انكماش الفائض

بدأ معروض الصين من العمالة الزائدة في التراجع في عام ٢٠٠٤، وارتفع بصورة مفاجئة خلال الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، ويتوقع أن يتراجع مرة أخرى.

(فائض العمالة، بملايين الأشخاص)

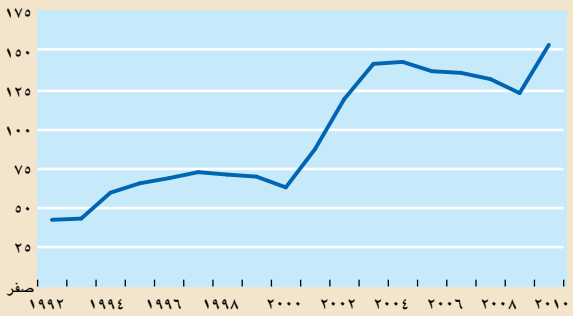

المصدر: حسابات المؤلفين.

ملحوظة: يتضمن فائض العمالة الأشخاص العاطلين عن العمل بصورة تامة (بلا وظيفة ولكن يبحثون بصورة نشطة عن وظيفة) وبصورة جزئية (يعملون لبعض الوقت ولكن يريدون عملا على أساس التفرغ).

وفي ظل ذلك السيناريو، نقدر أن المعروض الزائد من العمالة الصينية قد بلغ بالفعل ذروته في عام ٢٠١٠ ويوشك الآن على التراجع الحاد، من ١٥١ مليون عامل في عام ٢٠١٠، إلى ٥٧ مليون عامل في عام ٢٠١٥، إلى ٣٣ مليون عامل في عام ٢٠٢٠. ويتوقع أن تبلغ الصين نقطة التحول اللويسية في الفترة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥ – أي أنه في وقت ما خلال فترة السنوات الخمس تلك، سيتجاوز الطلب على العمالة الصينية المعروض منها. ويتبع معدل التراجع السريع في المعروض الزائد من العمالة بصورة وثيقة المسار المتوقع لنسبة الإعالة، الذي بلغ مستوى غير مسبق في عام ٢٠١٠ ويتوقع أن يرتفع بسرعة بعد ذلك.

عوامل قابلة للتغيير

من المتصور أن يكون التحول الديمغرافي الكبير، وتزايد الاحتياجات الاجتماعية، وتغير البيئة الخارجية عوامل قادرة على حفز السلطات الصينية على الاضطلاع بتغييرات في السياسة، أو تكون استجابات السوق قادرة على تبديل هيكل الاقتصاد.

وعلى سبيل المثال، يمكن أن يقرر المنتجون، في ترقبهم لحلول أوضاع أكثر تشددا لأسواق العمل، تعجيل التحول إلى الإنتاج الذي يستخدم رأس المال بكثافة أكبر. أو يمكن أيضا أن تقوم الحكومة بتعجيل وتيرة إصلاح هوكو في إطار جهودها الأكبر لتغيير برنامج التأمينات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية – وفي الوقت الحالي، فإن العاملين خارج إطار هوكو ليسوا مؤهلين تلقائيا للحصول على طائفة من المزايا، مثل المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية، وهو ما أعاق انتقال عمالة المناطق الريفية إلى المدن.

وفعليا، يمكن أن يؤثر عدد من المبادرات الرامية إلى تحسين التوسع الحضري وتوزيع الدخل والمزج التكنولوجي للصناعة، المبينة في الخطة الخمسية الثانية عشرة (المعتمدة في عام ٢٠١١) في نقطة التحول اللويسية إما بتغيير المعروض من العمالة أو بتغيير الطلب عليها – وعلى سبيل المثال، من المرجح أن يؤدي التحول باتجاه الإنتاج الذي يستخدم رأس المال بكثافة أكبر إلى خفض الطلب على العمالة.

ويمكن أن تؤدي سياسات كهذه إلى تأخير تحول الصين إلى اقتصاد يواجه نقصا في العمالة. وفي المقابل، يمكن أن تترتب على بعض مبادرات السياسة الرامية إلى تحسين سبل كسب العيش للصينيين نتيجة غير مقصودة هي تعجيل وتيرة نضوب العمالة، رغم أن ذلك سيحدث في بيئة يحصل فيها المدخرون والعاملون الصينيون على عائد أعلى. وهناك عدد من السيناريوهات البديلة المحتملة.

إرخاء قاعدة الطفل الواحد: كان معدل الخصوبة في الصين في عام ٢٠١٠، البالغ ١.٦ حالة ولادة لكل امرأة، من أدنى المعدلات في العالم وأدنى بكثير من معدل الخصوبة السائد في آسيا الصاعدة. ويمكن أن يؤدي إرخاء سياسة الطفل الواحد، لزيادة معدل الخصوبة، تمشيا مع توقعات الأمم المتحدة بشأن السكان مرتفعي الخصوبة إلى تأخير نقطة التحول في الصين، مقارنة بالسيناريو الأساسي. إلا أن الآثار المحتملة محدودة: ففي عام ٢٠٢٠ سيرتفع فائض المعروض من العمالة حسب تقديرات السيناريو الأساسي من ٣٣ مليون عامل إلى ٣٦ مليون عامل، بينما سيصل نقص العمالة في عام ٢٠٢٥ حسب تقديرات السيناريو الأساسي إلى ١٦ مليون عامل، مقارنة مع ٢٧ مليون عامل في تقدير السيناريو الأساسي. ومع ذلك ستحدث نقطة التحول بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥. ولا تدعو هذه النتيجة إلى الدهشة: فأولا، يؤدي ارتفاع معدل الخصوبة إلى زيادة حجم قوة العمل المحتمل، ولكن مع تأخير؛ وثانيا، يمثل متغير الخصوبة المرتفعة الذي تحدده الأمم المتحدة زيادة محدودة ترفع معدل الخصوبة لدى الصين من ١.٦ إلى قيمة قريبة لمعدل خصوبة مستوى الإحلال البالغ ٢.١ (راجع الرسم البياني ٤).

زيادة معدل مشاركة القوة العاملة: يمثل عدد السكان الصينيين في سن العمل، العاملين بالفعل أو الباحثين بصورة نشطة عن عمل، نسبة مئوية مرتفعة مقارنة ببلدان مشابهة. إلا أن المعدل تراجع منذ منتصف التسعينات – من ٠.٨٧ في عام ١٩٩٥ إلى ٠.٨٢ في عام ٢٠١٠ – بسبب أوضاع الاقتصاد الأساسية. ونظرا لميل أرباب العمل إلى توظيف عاملين في سن أصغر، لا سيما من المهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وانخفاض عمر التقاعد نسبيا، يدل

من الطرق التي يمكن استخدامها لزيادة معدل المشاركة تخفيف القيود على إمكانية انتقال العاملين في المقاطعات إلى المدن.

هذا التراجع على تنامي نسبة العاملين الأكبر سنا في قوة العمل. ومن الطرق التي يمكن استخدامها لزيادة معدل المشاركة تخفيف القيود على إمكانية انتقال العاملين في المقاطعات إلى المدن – أي تسريع وتيرة العنصر المتضمن في إصلاح هوكو الذي يتيح للعاملين الاحتفاظ بالمزايا التي يحصلون عليها عندما ينتقلون. ومن شأن رفع معدل المشاركة إلى ٠.٨٥، وهو متوسط المعدل السائد في العقدين الماضيين، أن يؤثر بدرجة كبيرة على فائض العمالة المفرط، بجعله يستمر إلى ما بعد عام ٢٠٢٥ وتأخير حدوث نقطة التحول اللويسية لفترة خمس سنوات – إلى وقت ما بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠. ويعزى ذلك إلى أن رفع معدل المشاركة، على عكس الخصوبة، يحدث أثرا فوريا على حجم قوة العمل المحتملة ومن ثم على معروض العمالة.

إصلاح القطاع المالي: من شأن تحرير أسعار الفائدة أن يرفع سعر الفائدة على الودائع، برفع العائد على مخزون الثروة مع خفض التدفق الداخل إليها. ويعزى ذلك إلى أن رفع أسعار الفائدة على الودائع من شأنه أن يتيح للأسر المعيشية بلوغ أهدافها الادخارية بسهولة أكبر (Nabar, 2011). ومن ثم سترغب الأسر المعيشية في ظل ذلك الوضع في تقليل فترة عملها وسيعبر الاقتصاد نقطة التحول اللويسية في وقت أقرب. وحسب السيناريو الأساسي، سيكون فائض معروض العمالة في عام ٢٠٢٠ في حدود ٣٠ مليون عامل. ومن شأن تحرير عملية تحديد أسعار الفائدة أن يؤدي على الأرجح إلى رفع أسعار الفائدة وخفض

الرسم البياني؛

فقدان العمالة الزائدة

في أي سيناريو اقتصادي أو سيناريو للسياسات، ينتهي فائض العمالة ويبدأ حدوث نقص في العمالة بحلول عام ٢٠٢٥ في الصين.

(بملايين الأشخاص).

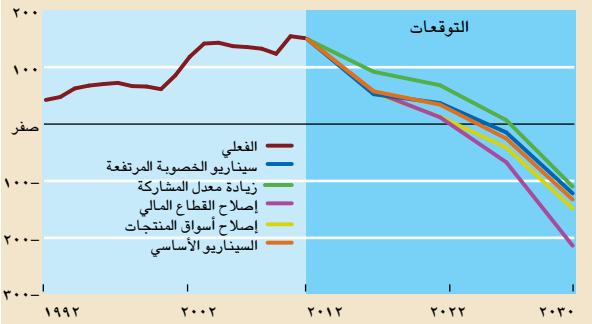

المصادر: قاعدة بيانات CEIC ؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية؛ والأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء الصندوق.

هذا المعروض إلى نحو ١٠ ملايين عامل. وفي هذه الحالة، تحدث نقطة التحول بعد عام ٢٠٢٠ بفترة قصيرة.

إصلاح أسواق المنتجات: من شأن إصلاح أسواق المنتجات على نحو يرفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج – بصورة تقريبية، الأثر المترتب على تغييرات الناتج الذي لا يعزى إلى تغييرات في مدخلات – أن يرفع ربحية الشركات وبالتالي الطلب على العمالة. وقد كانت مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (الناشئة عن عوامل مثل التكنولوجيا والابتكار وتحسن التعليم) في نمو الناتج في الصين إيجابية على مدى العقدين الماضيين، إلا أن نموها قد بطأ في السنوات الأخيرة. وينبغي أن يعنى عدد كبير من السياسات في الخطة الخمسية الثانية عشرة برفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، بما في ذلك السياسات التي تشجع زيادة المنافسة في قطاع الخدمات، والاستثمار في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى، والابتكار. ومن شأن زيادة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى المستوى السائد خلال العقدين الماضيين في المتوسط أن يؤثر على توقيت نقطة التحول اللويسية بصورة مشابهة لتأثير الإصلاح المالي. ويكون الفرق بين الإصلاحين هو أن إصلاح القطاع المالي سيحد من معروض العمالة بينما يؤدي إصلاح أسواق المنتجات إلى زيادة الطلب على العمالة نسبة إلى الطلب المتوقع في السيناريو الأساسي.

هيمنة الاعتبارات الديمغرافية

تقف الصين على أعتاب تحول ديمغرافي رئيسي. فخلال سنوات قليلة، سيبلغ عدد السكان في سن العمل ذورة غير مسبوقة ثم يبدأ في التراجع بصورة حادة. وعندما يحدث ذلك، سيختفي التجمع الهائل للعمالة منخفضة التكاليف – الذي كان محركا أساسيا لنموذج النمو الصيني في تاريخها الحديث – ويخلف وراءه مشهدا اقتصاديا واجتماعيا شديد الاختلاف. وتتسم التقديرات المتعلقة بتوقيت حدوث نقطة التحول اللويسية بحكم طبيعتها بانعدام اليقين، وتهدف السيناريوهات التي طرحناها إلى تقديم صورة توضيحية للتطورات المختلفة التي يمكن أن تعجل أو تؤخر المحتوم. إلا أن تغير صورة العمالة الصينية تطور لا مفر منه. وستكون لاستجابات الأسواق والسياسات لتراجع فائض العمالة دورٌ جانبي إلى حد كبير في تعجيل أو تأخير حدوث نقطة التحول اللويسية ، لأن الاعتبارات الديمغرافية في الصين ستضطلع بالدور المهيمن في تحول البلد الوشيك إلى اقتصاد يواجه نقصا في العمالة. ■

ميتالي دياس اقتصادي أول في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي، وبابا نديايي نائب رئيس قسم في إدارة آسيا والمحيط الهادئ في الصندوق.

يستند هذا المقال إلى ورقة العمل ٢٦/١٣ التي أعدها المؤلفان بعنوان *"Point Chronicle of a Decline Foretold: Has China Reached the Lewis Turning"*

المراجع:

International Monetary Fund (IMF), 2011, People's Republic of China: Spillover Report for the 2011 Article IV Consultation and Selected Issues, *IMF Country Report 11/193 (Washington).*

Lewis, William Arthur, 1954, "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour," The Manchester School, *Vol. 22, pp. 139–92.*

Nabar, Malhar, 2011, "Targets, Interest Rates, and Household Saving in Urban China," IMF Working Paper 11/223 (Washington: International Monetary Fund).

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, World Population Database.